

منهج محمد الأمين المرري في شرحه للحديث
من خلال كتابه "مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه"

الباحث: أحمد عزت السيد أحمد سرحان

الملخص

تتبع أهمية هذا الموضوع في كونه يتعلق بشرح أحد كتاب السنة العظام وهو (سنن ابن ماجه) الذي امتاز بحسن ترتيبه، وجودة تصنيفه، لذا عُدد من الكتب الستة العظام، وبيان منهج المؤلف في شرحه للحديث النبوي.

وقد قسمت البحث إلى:

المبحث الأول: ضبطه للألفاظ، وبيانه لاختلاف الروايات.

المبحث الثاني: بيانه أسباب ورود الحديث.

المبحث الثالث: اهتمامه بالجمع بين الأحاديث التي يوهم ظاهرها

التعارض.

الخاتمة، وقد تضمنت النتائج التالية:

١- لقد امتاز هذا الشرح الرائق في شرحه للحديث، بضبط الألفاظ، وبيان اختلاف الروايات، كما اهتم ببيان أسباب ورود الأحاديث، كما اجتهد في الجمع بين الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض، وقد سبق تفصيل هذا في مباحث هذا البحث.

٢- اتسم هذا الشرح بسهولة العبارة، ووضوحها، والبعد عن الإغراب والتعقيد في الألفاظ، مما سهل على القارئ فهم محتوياته، والوصول إلى المراد.

٣- اتسم منهج المؤلف بالأمانة العلمية، فهو غالبًا يعزو الأقوال إلى أهلها، ويبين مصادرها، إلا أنه في بعض الأحيان لا يذكر المصدر.

Summary of the research in Arabic

The importance of this topic stems from the fact that it relates to the explanation of one of the great books of the Sunnah, which is (Sunan Ibn Majah), which was distinguished by its good arrangement and the quality of its classification, so it was considered one of the six great books, and a statement of the author's approach in his explanation of the Prophet's hadith.

The research was divided into:

First: his definition of words, and his explanation of the differences in narrations.

Second: His explanation of the reasons for the occurrence of the hadith.

Third: His interest in combining hadiths whose appearance gives the illusion of contradiction.

The conclusion included the following results:

١- This elegant explanation was distinguished in its explanation of the hadith, by precise wording, and explaining the differences in the narrations. It also paid attention to explaining the reasons for the occurrence of the hadiths, and it also endeavored to combine the hadiths whose appearance gives the impression of contradiction. This has been previously detailed in the topics of this research.

٢- This explanation was characterized by ease and clarity of expression, and far from strangeness and

complexity in wording, which made it easy for the reader to understand its contents and reach the goal.

٣- The author's approach is characterized by scientific honesty. He often attributes sayings to their people and clarifies their sources, but sometimes he does not mention the source.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الله به الغمة، وتركنا على المحجة البيضاء؛ ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، فاللهم صل عليه في الأولين والآخرين، وصل عليه في كل وقت وحين، اللهم آمين.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي نبينا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار .

إن من علامة إرادة الخير بالعباد أن يوفقه الله ﷻ للعلم الشرعي الذي هو قوام الدين، وسبيل الصالحين، والمرقي إلى درجات المتقين، لذا قال سيد الأولين والآخرين: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١).

وإن من نعم الله ﷻ أنه تكفل بحفظ كتابه العزيز، فقال ﷻ: "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (الحجر: ٩)".

حفظه الله ﷻ من أن تمتد إليه الأيدي بالتغيير أو التحريف أو التبديل، وبذات القدر الذي حظي به القرآن من العناية والحفظ، حظيت به السنة المطهرة، وكيف لا؛ وهي الشارحة له، المبينة لمجمله، المقيدة لمطلقه، المخصصة لعامة، ولذا كانت السنة النبوية، في المرتبة الثانية من الكتاب في الحجية، وأصبحت العناية بها عناية به، وحفظها حفظ أحكامه، لذا حثَّ النبي ﷺ أمته على سماعها، وإسماعها، وإبلاغها

فقال ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ»^(٢).

فشمّر العلماء عن ساعد الجِدِّ، وبذلوا أوقاتهم، وأفنوا أعمارهم في العناية بحديث رسول الله ﷺ حفظًا وتدوينًا، فجمعوا الأحاديث وصنفوها، وبحثوا في أحوال رجال أسانيدها، وبينوا صحيحها من ضعيفها، وكان من ضمن هؤلاء الجهابذة الأعلام، الإمام ابن ماجه القزويني حيث ألف كتابه "السنن" الذي امتاز بجودة تصنيفه، وحسن ترتيبه وتبويبه، فكان جديرًا أن يكون من الكتب الستة العظام التي جمعت، وحوث أصول الإسلام، ثم إنه قد اشتمل على زيادات، وروايات لم يشاركه فيها غيره، فتسابق العلماء في شرح هذا السفر العظيم، فشرحه من المتقدمين علاء الدين مُغَلِّطَاي (المتوفى: ٧٦٣ هـ) في كتابه "الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام" (وهو غير كامل)، والحافظ جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ). في كتابه "مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه"، والإمام الحسن بن عبد الهادي السندي (المتوفى: ١١٣٦ هـ) في كتابه "كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه" وغيرهم.

ولكن كما قال القائل: "كم ترك الأول للآخر" فجاء الشيخ محمد الأمين الهرري - رحمه الله - فشرحه شرحًا وافيًا لم يسبق إليه، وكيف لا؛ وقد شرحه في ستة وعشرين مجلدًا شرحًا رائعًا، اشتمل على بدائع الفوائد، ونفائس الفرائد، وضح مشكله، وفسر غامضه، وأودع فيه علوم العربية والفقه والأصول ٠٠٠ فأردت أن أتبع هذا الشرح الكبير، والسفر العظيم، لأبرز جزءًا من الجهد الكبير الذي قام به هذا العالم المحدث اللغوي الجليل، لتكون أطروحة دراسية لنيل درجة الماجستير بعنوان "منهج محمد الأمين الهرري الأثيوبي في شرحه لسنن ابن ماجه المسمى "مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه" سائلًا الله ﷻ أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن تكون ذخراً يوم القدوم عليه، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب.

أهمية البحث:

- ١) أن الشرح يتعلق بأحد كتب السنة العظام، وهو (سنن ابن ماجه) الذي امتاز بحسن ترتيبه، وجودة تصنيفه، لذا عُدَّ من الكتب الستة العظام، وقد قالوا: عظم الشرح من عظم المشروح.
- ٢) جمعه للعلوم المتفرقة، فقد حوى شرحه الفوائد الحديثية، والمسائل اللغوية والصرفية، والنكات البلاغية، والاستنباطات الفقهية، بحيث يعد أكبر الشروح على سنن ابن ماجه.
- ٣) منزلة مؤلفه العلمية، من حيث تمكنه في علوم الآلات، وحسن فهمه لعلوم الغايات، فالشيخ - رحمه الله - ليس مجرد ناقل، بل كان يناقش، ويتعقب، ويصحح، وينقد، وشرحه على السنن شاهد بذلك.

أهداف البحث:

- ١- بيان المنهج العلمي الذي بنى عليه الشيخ محمد الأمين الهرري شرحه للحديث.
- ٢- إظهار قيمة الكتاب العلمية.
- ٣- الكشف عن الجهد الذي قام به الشيخ الهرري في شرحه للحديث.

منهج البحث:

سوف يقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي من حيث بيان طبيعة شرحه، وتوصيف المسائل التي تناولها المؤلف في كتابه، وذلك حسب الخطة التي وضعتها.

إن المتتبع لكتاب "مرشد ذوي الحجا والحاجة" يجد أن الشيخ محمد الأمين الهرري - رحمه الله - قد شرح كتابه شرحاً ليس بالطويل الممل، ولا بالاختصار المخجل، بل هو شرح يفني بالعرض الذي قصده مؤلفه، ففي شرحه للحديث نجد أن الشيخ - رحمه الله - يضبط الألفاظ، ويبين اختلاف الروايات، ويذكر أسباب ورود الحديث، ويجتهد في الجمع بين الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض، إلى غير ذلك،

وقد اعتمد في هذا على كتب السنة، وكتب اللغة، والتراجم، وغيرها، مستفيداً من جهود من سبقوه من شراح السنة المطهرة.

المبحث الأول: ضبطه للألفاظ، وبيانه لاختلاف الروايات:

﴿ أولاً: ضبط الألفاظ:

لقد اهتم الشيخ محمد الهرري - رحمه الله - بضبط الألفاظ ضبطاً دقيقاً بالحروف، وليس بالحركات، قاصداً: ١ - صحة النطق ٢ - سلامة اللفظ من التصحيف والتحريف ٣ - وضوح المراد من الألفاظ.

وفي الضبط: سلامة النص، وبعد القارئ عن الوقوع في الكذب على

الرسول ﷺ.

والأمثلة على ذلك ما يلي:

﴿ قوله في شرح حديث أبي جعفر قال: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا لَمْ يَعُدَّهُ وَمَ يَقْصِرْ دُونَهُ^(٣).

قال الشيخ الهرري: (لم يعدُّه) - بفتح الياء، وسكون العين، وضم الدال؛ لأنه من عدا الحدَّ والقدر إذا جاوزه - أي: لم يعد ذلك الحديث، ولم يفرط فيه بالزيادة على القدر المشروع، (ولم يقصر) - بضم الياء، وفتح القاف، وتشديد الصاد المكسورة من التقصير؛ وهو التساهل في الشيء، وعدم المبالاة به؛ أي: لم يقصر في العمل به (دونه) أي: دون القدر المشروع قبل الوصول إليه، وقال أهل اللغة: التقصير: ترك أداء المراد مع القدرة عليه، والقصور: العجز عن أداء المراد لمانع، كما بيناه في شروحنا على "الأجرومية".

والمعنى: إذا سمع حديثاً .. لم يُفْرِطْ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْقَدْرِ الْمَشْرُوعِ، وَلَمْ يَأْتْ بِإِفْرَاطٍ فِيهِ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ الْقَدْرِ الْمَشْرُوعِ، فَهُوَ مُتَجَنِّبٌ عَنِ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ^(٤).

﴿ وقوله في شرح حديث عائشة قالت: مَا كُنْتُ أُلْفِي أَوْ أُلْقَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَّا وَهُوَ نَائِمٌ عِنْدِي، قَالَ وَكَيْفَ: تَعْنِي: بَعْدَ الْوَتْرِ^(٥).

قال الشيخ الهرري: قوله: (قالت) عائشة: (ما كنت أُلْفِي) - بضم الهمزة وكسر الفاء - مضارع من ألقى الرباعي - بفتحها - يُلْفِي إلفاءً بمعنى وجد، (أو) قالت عائشة: (ألقي) - بفتح الهمزة وبالقاف - مضارع لقي يلقى من باب رضي

يرضى، أو قالت: ما كنت ألقى وأرى (النبي ﷺ من آخر الليل) أي: في آخره (إلا وهو) ﷺ؛ أي: إلا والحال أنه ﷺ (نائم عندي) في بيتي (قال وكيع: تعني) عائشة بقولها: (إلا وهو نائم عندي) أي: إلا وهو نائم عندي في آخر الليل (بعد الوتر)^(٧).

﴿ ثانياً: بيانه لاختلاف الروايات: ﴾

اهتم الشيخ محمد الأمين الهرري ببيان اختلاف الروايات، وتغاير الألفاظ، فذكر الروايات المختلفة في المتن مع الجمع بينها، أو الترجيح، سواء كانت هذه الروايات متعلقة بسنن ابن ماجه، أو بروايات الحديث عمومًا، والأمثلة في ذلك ما يلي:

﴿ قوله في شرح حديث أبي هريرة ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الإيمان بضغٌ وستونٌ أو سبعونٌ بابًا؛ أذناها إماطةٌ الأذى عن الطريق، وأرفعها قولٌ: لا إله إلا الله، والحياء شعبةٌ من الإيمان" ^(٨). ﴾

قال الشيخ الهرري: "قوله: (سبعون بابًا) أي: خصلاً، والشك من الراوي أو ممن دونه، وقد وقع عند مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار: (بضع وستون أو بضع وسبعون)^(٩) على الشك، وعند أصحاب "السنن الثلاثة" من طريقه: (بضع وسبعون)^(١٠) من غير شك، وعند البخاري من طريق سليمان بن بلال: (الإيمان بضع وستون)^(١١) بلا شك، ورجح البيهقي^(١٢) رواية البخاري بعدم شك سليمان، وعورض بوقوع الشك عنه عند أبي عوانة^(١٣)، ورجح لأنه المتيقن، وما عده مشكوك فيه، ولا يقال بترجيح رواية (بضع وسبعون) لكونها زيادة ثقة؛ لأننا نقول الذي زادها لم يستمر على الجزم، لا سيما مع اتحاد المخرج.

﴿ وقوله في شرح حديث ابن عمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنَادِي مُنَادِيَهُ فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ أَوْ اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ ذَاتِ الرِّيحِ: "صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ" ^(١٤). ﴾

قال الشيخ الهرري: قوله: (في الليلة الباردة ذات الريح)، وفي رواية للبخاري: (في الليلة الباردة أو المطيرة)^(١٥)، وفي أخرى له: (إذا كانت ذات برد ومطر)^(١٦)، وفي "صحيح أبي عوانة": (ليلة باردة وذات مطر أو ذات ريح)^(١٧)، وفيه أن كلاً من الثلاثة عذر في التخلف عن الجماعة، ونقل ابن بطال فيه الإجماع، لكن

المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط، وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل "٠٠٠"

قوله: (صلوا في رحالكم) في رواية للبخاري: (ثم يقول على أثره) يعني:
أثر الأذان: (ألا صلوا في الرحال) وهو صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان، وفي رواية لمسلم بلفظ: (في آخر ندائه)(١٨)(١٩).

المبحث الثاني: بيانه لأسباب ورود الحديث:

كـ إن العلم بأسباب ورود الحديث من أهم أنواع علوم الحديث كما قال الزركشي: "٠٠٠ قيل: وقد صنف ابن الجوزي فيه تصنيفًا، ولم يكمله كنظير أسباب نزول القرآن الكريم، وهو من أهم أنواع علم الحديث، وإنما زلَّ كثير من الرواة وهموا لما لم يقفوا على ذلك، وقد ردت عائشة - رضي الله تعالى عنها - على الأكابر من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - بسبب إغفالهم سبب الحديث "٠٠٠"(٢٠).

ومع أهمية هذا العلم إلا أنه لم يتعرض له كثير من المتقدمين من علماء الحديث، ولعل ذلك يعود إلى قرب عهد الرواة بمعرفة الأسباب والملابسات التي قيلت فيها الأحاديث، وأول من نوه به الحافظ البلقيني (المتوفى: ٨٠٥هـ) في كتابه "محاسن الاصطلاح وتضمنين كلام ابن الصلاح، ثم ابن حجر (المتوفى: ٨٥٢هـ) في "المنهاج وشرحها" وتكلم عنه السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) في التدریب بإيجاز، بل أُلّف فيه مؤلفًا، وهو "اللمع في أسباب ورود الحديث".

كـ تعريفه: هو علم يُبحث فيه عن الأسباب الداعية إلى ذكر رسول الله ﷺ الحديث أولاً، وهذا السبب قد يكون سؤالاً، وقد يكون قصة، وقد تكون حادثة فيقول النبي ﷺ الحديث بسببه أو بسببها(٢١).

كـ فوائد معرفة أسباب ورود الحديث:

أولاً: فهم الحديث وفقهه: فمن أهم ما يفهم به النص الوقوف على سبب النزول إن كان قرآنًا، وسبب الورود إن كان حديثًا، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب كما قال العلماء، فقد يكون السبب مفسرًا لحالة ورد الحكم بسببها.

"فبذَكَرِ السَّبَبِ يَتَّبِعُ الْفِقْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ" (٢٢).

كح مثاله: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ» (٢٣).

مع ما ثبت عنه ﷺ أنه صام في السفر (٢٤)، فكيف يصوم ﷺ في السفر

ثم ينهى عنه؟!

وهذا الإشكال يزول إذا عرف سبب ورود الحديث وهو أن النبي ﷺ

كان في سَفَرٍ، فَرَأَى زِحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟»، فَقَالُوا: صَائِمٌ،

فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ» (٢٥)

فهذه الرواية مبينة وموضحة للروايات المطلقة «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي

السَّفَرِ»

وعليه: فالصيام في السفر لا يكون من البر لمن شق عليه، وكان حاله

كحال ذلك الرجل.

ثانيًا: تصحيح المفهوم: فالوقوف على سبب ورود الحديث له أثر في

الفهم الصحيح للنص النبوي، مثاله: حديث «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ

أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْوَرِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ

فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ

يُنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ» (٢٦).

فقد استدل به البعض على إحداث بعض العبادات، لكن بالرجوع إلى

سبب وروده يصحح هذا المفهوم الخاطيء، ويتبين أن المقصود من السنة هنا هو ماله

أصل في الدين، وذلك لأن سبب ورود الحديث ما رواه مسلم عن المُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ،

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِ النَّهَارِ، قَالَ: فَجَاءَهُ قَوْمٌ حُفَاءَ عُرَاةَ

مُجْتَابِي التَّمَارِ أَوْ الْعَبَاءِ، مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ، عَامَتُهُمْ مِنْ مُضَرَ، بَلَ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرَ

فَتَمَعَّرَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى مِنْهُمْ مِنَ الْفَاقَةِ، فَدَخَلَ ثُمَّ حَرَجَ، فَأَمَرَ بِالْأَذْنِ

وَأَقَامَ، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ

وَاحِدَةٍ} إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} (٢٧) وَالْآيَةُ الَّتِي فِي الْحُشْرِ:

{اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ} (٢٨) «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ،

مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ تَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ - حَتَّى قَالَ - وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»

قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفَّهُ تَعَجَّرُ عَنْهَا، بَلْ قَدْ عَجَزَتْ، قَالَ: ثُمَّ تَتَابَعِ النَّاسُ، حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمِينَ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ، حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ، كَأَنَّهُ مُدْهَبَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»

ثالثًا: إزالة التعارض بين الأحاديث: فقد تكون بعض الأحاديث ظاهرها التعارض، لكن بالرجوع إلى أسباب الورد يحصل الجمع بينها. ولذا فقد اعتنى الشيخ محمد الأمين الهرري ببيان أسباب ورود الحديث، لما لهذا النوع من أهمية بالغة في الفهم الصحيح للنص النبوي، والأمثلة على ذلك:

كقوله في شرح حديث عائشة قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَسُرَ عَظْمٌ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا" (٢٩).

قال الشيخ الهرري: (قالت) عائشة: (قال رسول الله ﷺ): كسر عظم الميت؛ ككسره) أي: ككسر عظمه حالة كونه (حيًا) فإنه يؤذيه، قال السيوطي في بيان سبب الحديث: عن جابر قال: خرجنا مع رسول ﷺ في جنازة، فجلس النبي ﷺ على شفير القبر، وجلسنا معه، فأخرج الحفار عظمًا ساقًا أو عضدًا، فذهب ليكسره، فقال النبي ﷺ: "لا تكسرها؛ فإن كسرك إياه ميتًا.. ككسرك إياه حيًا، ولكن دسه في جانب القبر، قاله في "فتح الودود" (٣٠).

كقوله في شرح حديث أبي هريرة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ" (٣١).

قال الشيخ الهرري: قالوا: سبب هذا الحديث: أن شاعرًا (٣٢) أسر يوم بدر، فمَنَّ عليه رسول الله ﷺ على ألا يهجوهُ وأطلقه، فلحق بقومه وعاد إلى ما كان أولًا، ثم أسر يوم أحد، فسأله (لمن، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يلدغ...)

" الحديث؛ أي: ليس من شأن المؤمن أن يصدق الكاذب الذي ظهر كذبه مرةً ثانية؛ لقوله تعالى: { إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ ... } الآية (٣٣)(٣٤)(٣٥).

المبحث الثالث: اهتمامه بالجمع بين الأحاديث التي يوهم ظاهرهما

التعارض:

كـ مما ينبغي التنبيه له أن أدلة الكتاب والسنة لا تعارض فيما بينها في حقيقة الأمر، ولكن التعارض يكون في ظاهرهما، إذ الكل من عند الله ﷻ، وصدق الله ﷻ: " وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (النساء: ٨٢).

كـ **وقد قال الشافعي:** ولم نجد عنه حَدِيثَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ إِلَّا وَهُمَا مَخْرَجٌ أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا دَلَالَةٌ بِأَحَدٍ مَا وَصِفْتُ: إما مُؤَافَقَةٌ كِتَابٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ سُنَّتِهِ أَوْ بَعْضِ الدلائل (٣٦).

فيإذا جاء دليلان أحدهما معارض للآخر، ولا تثبت المعارضة إلا بثبوت الدليلين، فعندها يتعين الجمع بينهما ما أمكن، فإن تعذر الجمع عُمل بالمتأخر منهما ويكون ناسخًا للأول، فإن لم يعلم المتأخر فيرجح بينهما بأحد وجوه الترجيح التي ذكرها العلماء فمن لم يستطع الترجيح فلا يرد الأدلة بحجة التعارض بل ينبغي عليه أن يتوقف ثم يرجع إلى نفسه ويتهما بالقصور في الفهم.

فالجمع بين الأدلة التي ظاهرهما التعارض مقدم على الترجيح بينها، لأن إعمال الأدلة أولى من إهمال بعضها، كما هو مقرر عند العلماء، فإعمال جميع النصوص مقدم على الأخذ ببعضها وترك البعض الآخر، لذا قال ابن حجر: " الترجيح لا يصار إليه مع إمكان الجمع" (٣٧).

كـ **وقال القرطبي:** " والجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول

" (٣٨).

وعليه: فإذا تعارض نصان شرعيان، فإن أول مسلك من المسالك العامة عند إيهام التعارض هو الجمع بينهما بحيث يحمل كل دليل على حال لا يناقض الآخر فيه، فإن لم يمكن الجمع وتعذر فيعمل بالمتأخر منهما ويكون ناسخًا للأول، فإن لم يعلم المتأخر فيرجح بينهما بأحد وجوه الترجيح التي ذكرها العلماء، وهي كثيرة جدًا" (٣٩).

ولذا كان من منهج الشيخ محمد الأمين الهري أنه قد اهتم اهتمامًا كبيرًا

بذكر الجمع بين الأحاديث التي يوهم ظاهرهما التعارض، فيزيل هذا التعارض الظاهري

بذكر كلام أهل العلم الأثبات في الجمع والتوفيق بين هذه الأحاديث، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومن ذلك:

﴿ قوله في شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يُورِدُ الْمُؤْمِرُ عَلَى الْمُصِحِّ" ^(٤٠).

قال الشيخ الهرري: قال النووي: قال جمهور العلماء: الحديثان - يعني:

حديث: (لا عدوى) ^(٤١) المذكور قبل هذا الحديث، وحديث: (لا يورد ممرض) - هما صحيحان يجب الجمع بينهما، قالوا: وطريق الجمع بأن يقال: إن حديث: (لا عدوى) المراد به: نفي ما كانت الجاهلية تزعمه وتعتقده أن المرض والعاهة تعدي بطبعها لا بفعل الله تعالى وقدره.

وأما حديث: (لا يورد ممرض) فأرشد فيه إلى مجانبة ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى، وكذا: (فر من المجذوم فرارك من الأسد ^(٤٢)) فنفي في الحديث الأول العدوى بطبعها، ولم ينف حصول الضرر عند ذلك بقدر الله تعالى وفعله.

وأرشد في الثاني إلى الاحتراز مما يحصل عنده بفعل الله تعالى وإرادته وقدره، فهذا الذي ذكرناه من تصحيح الحديثين والجمع بينهما هو الصواب. انتهى منه ^(٤٣).

﴿ وقوله في شرح حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قَالَ: يَقُولُ أَنَسٌ: إِذَا قَعَدْتَ لِلْغَائِطِ .. فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَقَدْ ظَهَرْتُ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا عَلَى لَبِنَتَيْنِ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ^(٤٤).

قال الشيخ الهرري: قوله: قال ابن عمر: (و) الله؛ (لقد ظهرت)

وطلعت وصعدت (ذات يوم) أي: يوماً (من الأيام على ظهر بيتنا) أي: على سطح بيتنا، قال السندي: جاء في رواية مسلم وغيره: (على ظهر بيت حفصة) فالإضافة مجازية باعتبار أنها أخته، بل الإضافة إلى حفصة كذلك بتعلق السكن، وإلا .. فالبيت كان ملكاً له رضي الله عنه ^(٤٥)، وفي "الكوكب": واختلفت الروايات في هذا اللفظ: ففي

بعضها: (على ظهر البيت)، وفي بعضها: (على ظهر بيت لنا)، وفي أخرى: (على ظهر بيتنا)، وفي بعضها: (على ظهر بيت حفصة).

وطريق الجمع بينها: أن يقال: أضاف البيت إلى نفسه على سبيل المجاز، إما لسكونه لبيت حفصة، أو أضافه إلى نفسه باعتبار ما آل إليه الحال؛ لأنه ورث حفصة دون إخوته؛ لكونه شقيقها، وأضافه إلى حفصة؛ لأنه البيت الذي أسكنها رسول الله ﷺ فيه. انتهى من "البذل" (٤٦)، وأبسط من هذا ما في "الفتح" (٤٧)(٤٨).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الكائنات، وأشرف المخلوقات، المبعوث بأحسن الآيات ﷺ، الداعي إلى الخيرات، والناهي عن المنكرات، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذه أهم النتائج التي ظهرت من خلال البحث:

١- لقد امتاز هذا الشرح الرائق في شرحه للحديث، بضبط الألفاظ، وبيان اختلاف الروايات، كما اهتم ببيان أسباب ورود الأحاديث، كما اجتهد في الجمع بين الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض، وقد سبق تفصيل هذا في مباحث هذا البحث.

٢- اتسم هذا الشرح بسهولة العبارة، ووضوحها، والبعد عن الإغراب والتعقيد في الألفاظ، مما سهل على القارئ فهم محتوياته، والوصول إلى المراد.

٣- اتسم منهج المؤلف بالأمانة العلمية، فهو غالبًا يعزو الأقوال إلى أهلها، ويبين مصادرها، إلا أنه في بعض الأحيان، ولا يذكر المصدر.

٤- اعتمد الشيخ الهرري على من سبقه من شراح الأحاديث اعتمادًا كبيرًا، وهذا لا يعيبه؛ لأن هؤلاء علماء أجلاء لهم مكاتهم العظيمة، وهو مع اعتماده على هؤلاء المحدثين كانت له شخصيته البارزة، وآراؤه السديدة.

الهوامش:

- (١) أخرجه: البخاري، كتاب العلم، باب: مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ (١/٢٥-٧١)، مسلم، كتاب الزكاة، بابُ النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ (٢/٧١٩-١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.
- (٢) أخرجه: أحمد (٣٥/٤٦٧-٤٦٨)، أبو داود، كتاب العلم، بابُ فَضْلِ نَشْرِ الْعِلْمِ (٣/٣٢٢-٣٦٦٠)، كتاب
- العلم، بابُ مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ (٥/٣٣-٢٦٥٦) النسائي في الكبرى، كتاب إحياء الموات، باب الحث
- على إبلاغ العلم (٨/٨٩-٦٠٢٥)، كلهم من طريق أبان بن عثمان بن عفان، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، وقال الترمذي:
- «حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ»،
- (٣) أخرجه: ابن ماجه، كتاب المقدمة، بابُ اتِّبَاعِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١/٤٣-٤)، وأخرجه الدارمي ح (٣١٨)، وابن حبان في "صحيحه" ح (٢٦٤) من طريق محمد ابن سوقة، به.
- (٤) ينظر المرشد ح (٢).
- (٥) أخرجه: البخاري، كتاب التهجد، بابُ مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحْرِ (٢/٥١-١١٣٣)، مسلم، كتابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَعَدَدِ رَكَعَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فِي اللَّيْلِ، وَأَنَّ الْوُتْرَ رُكْعَةٌ، وَأَنَّ الرُّكْعَةَ صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ (١/٥١١-٧٤٢)، ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، بابُ مَا جَاءَ فِي الصُّجْعَةِ بَعْدَ الْوُتْرِ وَيَعْدُ رُكْعَتِي الْفَجْرِ (٢/٣٧٠-١١٩٧)، واللفظ له.
- (٦) ينظر المرشد ح (١١٧٢).
- (٧) ولمزيد من الأمثلة ينظر المرشد ح (١٨٧٤)، ح (١٩١١)، ح (٢٤٤٣)، ح (٢٤٦٧)، ح (٢٥٨٣)، ح (٢٥٩٧)، ح (٢٦٣١)، وغيرهم
- (٨) أخرجه: البخاري، كتاب الإيمان، بابُ أُمُورِ الْإِيمَانِ (١/٩-١١)، ابن ماجه، كتاب المقدمة، بابُ فِي الْإِيمَانِ (١/٨٢-٥٧)، واللفظ له.
- (٩) أخرجه: مسلم، كتاب الإيمان، بابُ شَعْبِ الْإِيمَانِ (١/٦٣-٣٥).
- (١٠) أخرجه: أبو داود، كتاب السنة، بابُ فِي رَدِّ الْأَرْجَاءِ (٧/٦٦-٤٦٧٦)، الترمذي، كتاب الإيمان، بابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِكْمَالِ الْإِيمَانِ وَزِيَادَتِهِ وَنُقْصَانِهِ (٥/١٠-٢٦١٤)، النسائي، كتابُ الْإِيمَانِ وَشَرَائِعِهِ، بابُ دُكْرِ شُعْبِ الْإِيمَانِ (٨/١١٠-٥٠٠٤).
- (١١) أخرجه: البخاري، كتاب الإيمان، بابُ أُمُورِ الْإِيمَانِ (١/٩-١١).

- (١٢) انظر شعب الإيمان للبيهقي، باب ذكر الحديث الذي ورد في شعب الإيمان (١/٨٧-٢).
- (١٣) أخرجه: أبو عوانة في المستخرج، باب بيان أن أعمال الخيرات كلها من الإيمان، والدليل على أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص (١/٨٨-٣٥).
- (١٤) أخرجه: البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمُسافر، إذا كانوا جماعةً، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول
- المؤذن: الصلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة (١/١٢٩-٦٣٢)**، مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب
- الصلاة في الرحال في المطر (١/٤٨٤-٦٩٧)، ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب الجماعة في الليلة المطيرة (٢/١٩٠-٩٣٧) واللفظ له.
- (١٥) أخرجه: البخاري، كتاب الأذان (١/١٢٩-٦٣٢).
- (١٦) أخرجه: البخاري، كتاب الأذان، باب الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله (١/١٣٤-٦٦٦).
- (١٧) المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم (٦/٣٥٩-٢٤٣٤).
- (١٨) أخرجه: مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب الصلاة في الرحال في المطر (١/٤٨٤-٦٩٧).
- (١٩) ينظر: المرشد ح (٩١٧).
- (٢٠) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٧٠-٧١).
- (٢١) ينظر: (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للدكتور محمد أبو شهبة، ص ٤٦٧).
- (٢٢) تدريب الراوي (٢/٩٣٠).
- (٢٣) أخرجه: النسائي، كتاب الصيام، باب ما يُكره من الصيام في السفر (٤/١٧٤-٢٢٥)، ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الإفطار في السفر (٣/١٦٣-١٦٦٤).
- (٢٤) أخرجه: البخاري، كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار (٣/٣٣-١٩٤١)، مسلم، كتاب الصيام، باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار (٢/٧٧٢-١١٠١) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا فَلَانُ، انزِلْ فَاجِدْخَ لَنَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيَّ هَمَارًا، قَالَ: «انزِلْ فَاجِدْخَ لَنَا» قَالَ: فَتَنَزَلَ فَجِدْخَ، فَأَتَاهُ بِهِ، فَشَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَا هُنَا، وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَا هُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».
- (٢٥) أخرجه: البخاري كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لِمَنْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ» (٣/٣٤-١٩٤٦)، مسلم كتاب الصيام، باب جواز الصوم والْفِطْرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِلْمَسَافِرِ (٢/٧٨٦-١١١٥).

(٢٦) أخرجه: مسلم، كتاب الزكاة، **بَابُ الْحَتِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ** (٢/٧٠٤-١٠١٧).

(٢٧) سورة النساء: [١].

(٢٨) سورة الحشر: [١٨].

(٢٩) أخرجه: أبو داود كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم، هل يتنكب ذلك المكان؟ (٥/١١٦-٣٢٠٧)، ابن ماجه كتاب الجنائز، **بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ كَسْرِ عِظَامِ الْمَيِّتِ** (٣/١٢٧-١٦١٦)، أحمد (٦/١٠٥-٢٤٧٨٣)، ابن حبان كتاب الجنائز، باب فيمن آذى ميتاً (٣/٥٠-٧٧٥) وصححه النووي في "خلاصة الأحكام" (٢/١٠٣٥-٣٦٩٤)، وابن الملحق في "البدر المنير" (٦/٧٦٩).

(٣٠) ينظر المرشد ح (١٥٨٨)، وانظر فتح الودود شرح سنن أبي داود (٣/٤٤٢-٣٢٠٨) والحديث إسناده ضعيف، ونسبه السيوطي في «اللمع في أسباب ورود الحديث» (٤٥) لجزء من حديث ابن منيع.

(٣١) أخرجه: البخاري كتاب الأدب، **بَابُ: لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرَّتَيْنِ** (٨/٣١-٦١٣)، مسلم كتاب الزهد والرقائق، **بَابُ لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرَّتَيْنِ** (٤/٢٢٩٥-٢٩٩٨)، ابن ماجه كتاب الفتن، **بَابُ الْغُرْلَةِ**، (٥/٤٦٦-٣٩٨٢).

(٣٢) اسمه أبو عزة الجمحي كما في فتح الباري (١٠/٥٣٠)، وهو: عمرو بن عبد الله بن عمير بن أهيب (وهب) ابن حذافة بن جمح الجمحي، نسب إلى جده، قتله رسول الله ﷺ يوم أحد صبراً، وكان قد من عليه يوم بدر، وأطلقه؛ ولا عقب لأبي عزة. انظر: جمهرة أنساب العرب (ص ١٨٨).

(٣٣) سورة الحجرات: جزء من آية (٦).

(٣٤) ينظر المرشد ح (٣٩٢٦)، وانظر: شرح مسلم للنووي (١٨/١٢٥)، **إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِقَوَائِدِ مُسْلِمٍ** للقاضي عياض (٨/٥٤٧) قال: وفيه تنبيه عظيم للعافل وتأديب العاقل، وأن المراد إذا جرب الأذى من موضع أو وجه ما تنبه حتى لا يعود إليه ثانية منه.

(٣٥) ولمزيد من الأمثلة ينظر المرشد ح (٣٧٥٤)، ح (٤١٣٥).

(٣٦) الرسالة ص ٢١٦.

(٣٧) فتح الباري (١/٢٧٧).

(٣٨) الجامع لأحكام القرآن (٣/١٧٥).

(٣٩) ينظر: صور الترجيح في البحر المحيط للزركشي (٤/٤٥٢ وما بعدها), شرح مختصر الروضة (٣/٦٩٨-٧٠٨)

(٤٠) أخرجه: البخاري, كتاب الطب, بَابُ لَا هَامَةَ, (٧/١٣٨-٥٧٧١), مسلم, كتاب السلام, بَابُ لَا عَدْوَى, وَلَا طَيْرَةَ, وَلَا هَامَةَ, وَلَا صَفَرَ, وَلَا نَوْءَ, وَلَا غَوْلَ, وَلَا يُورِدُ مُمْرَضٌ عَلَى مُصْحِحٍ (٤/١٧٤٤-٢٢٢١) ابن ماجه كتاب الطب, بَابُ مَنْ كَانَ يُعْجِبُهُ الْفَأَلُ وَيَكْرَهُ الطَّيْرَةَ (٥/١٨١-٣٥٤١), واللفظ له.

(٤١) «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ ٠٠٠» أخرجه: البخاري, كتاب الطب, بَابُ الطَّيْرَةَ (٧/١٣٥-٥٧٥٣), مسلم كتاب السلام, بَابُ الطَّيْرَةَ وَالْفَأَلُ وَمَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الشُّؤْمِ (٤/١٧٤٧-٢٢٢٥), ابن ماجه, كتاب الطب, بَابُ مَنْ كَانَ يُعْجِبُهُ الْفَأَلُ وَيَكْرَهُ الطَّيْرَةَ, (٥/١٨٠-٣٥٤٠).

(٤٢) أخرجه: البخاري كتاب الطب, بَابُ الْجَدَامِ, (٧/١٢٦-٥٧٠٧) معلقًا بصيغة الجزم, وهو من المعلقات التي لم يصلها في موضع آخر, وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة كلاهما عن سليم بن حيان شيخ عفان فيه وأخرجه أيضًا من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفًا ولم يستخرجه الإسماعيلي وقد وصله بن خزيمة أيضًا ٠٠٠ انظر فتح الباري (١٠/١٥٨), وأخرجه: أحمد (١٥/٤٥٠-٩٧٢٣), ويشهد لهذا المتن ما سلف عن أبي هريرة رضي الله عنه: "لا يورد ممرض على مصح".

(٤٣) ينظر المرشد ح(٣٤٨٥), وانظر شرح مسلم على النووي (١٤/٢١٤).

(٤٤) أخرجه: البخاري كتاب الوضوء, بَابُ مَنْ تَبَرَّرَ عَلَى لَبْنَتَيْنِ (١/٤١-١٤٥), مسلم كتاب: الطهارة, باب: الاستطابة, (١/٢٢٤-٢٦٦), ابن ماجه, كتاب: الطهارة, بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ فِي الْكُنُفِ, وَإِبَاحَتِهِ ذُونَ الصَّحَارَى (١/٢٨٥-٣٢٢).

(٤٥) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (١/١٣٥).

(٤٦) ينظر: (بذل المجهود في حل سنن أبي داود ١/٢٠٣).

(٤٧) ينظر المرشد ح(٣١٩).

(٤٨) ولزويد من الأمثلة ينظر مرشد ذوي الحجا والحاجة ح(٤٠٢), ح(٥٠١), ح(٧٧٣), ح(٨٧٤), ح(٩١٧), ح(٩٤٧), ح(١٤٥٢), ح(٢٦١٤), ح(٢٨٩٣), ح(٢٩٢٠), ح(٣٠١٢).

المصادر والمراجع:

- ١) مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى حل وفك معاني ومباني سنن ابن ماجه، المؤلف: محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي العَلَوِي الأثيوبي الهَرَزِي الكري البُويطي، مراجعة لجنة من العلماء برئاسة: الأستاذ الدكتور هاشم محمد علي حسين مهدي، الناشر: دار المنهاج، المملكة العربية السعودية - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م، عدد الأجزاء: ٢٦.
- ٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
- ٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، للمؤلف: محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨ هـ)، الناشر: دار الجيل - بيروت، بدون طبعة.
- ٥) شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرجه: الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١٤ (١٣، ومجلد للفهارس).
- ٦) فتح الودود في شرح سنن أبي داود، للمؤلف: أبو الحسن السندي، المحقق: محمد زكي الخولي، الناشر: (مكتبة لينة - دمنهور - جمهورية مصر العربية)، (مكتبة أضواء المنار - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية)، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، عدد الأجزاء: ٤.

٧) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق: حقه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢.

٨) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، عدد الأجزاء: ٢٠ جزءاً (في ١٠ مجلدات).

٩) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

١٠) سنن ابن ماجه، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الجيل، بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

١١) سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ٧.

١٢) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.

١٣) المستدرک علی الصحیحین للحاکم، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري

المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار النشر: دار الحرمين القاهرة؛ الطبعة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٥.

١٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، للمؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: ١٣

١٥) سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

١٦) بذل المجهود في حل سنن أبي داود، للمؤلف: الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (المتوفى: ١٣٤٦هـ)، اعتني به وعلق عليه: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، الناشر: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ١٤ (الأخير فهارس).